مشكلة العماله فى المملكة العربية السعودية

دكتور
على أحمد هارون
رئيس قسم الجغرافيا
كلية الآداب بسوهاج - جامعة أسيوط

مقدمة :

لقد كان للتطور الاقتصادى فى المملكة العربية السعودية أثره الكبير على قوة العمل باعتبارها عاملا هاما من عوامل نجاح خطط التنمية فى المملكة .

وقد كان الاتجاه العام للقوى العاملة بالمملكة - قبل أن يصبح البترول المورد الرئيسى - نحو الأنشطة الاقتصادية التى كانت سائدة والمتمثلة فى الزراعة والرعى والتجارة ، تلك الأنشطة التى تتسم بالبساطة ولا تحتاج الى تخصص دقيق أو تدريب طويل . لكن هذه البنية الاقتصادية القديمة تطورت الى أنشطة اقتصادية جديدة تبعا لمتطلبات خطط التنمية التى أعطت الأولوية لمشاريع البنية الأساسية ، وللمشاريع الصناعية ، الأمر الذى أدى الى زيادة الطلب على العمالة ، فاتجه عدد كبير من العمالة المحلية المرتبطة بالنشاط التقليدى القديم نحو الأنشطة الاقتصادية الحديثة ، لارتفاع أجورها ولارتباطها بحياة المدنية والتحضر التى تتميز بارتفاع المستوى الثقافى والاجتماعى والفنى .

ونتيجة للوضع الجديد وتنوع الأنشطة بدأ الكثيرون ممن كانوا يعدون من القوى العاملة من قبل من بين الصغار والشباب - يتجهون نحو التعليم ، كما خرج من هم فى سن المعاش (فوق ٦٠ سنه) ، وهذه الظاهرة لم يكن لها وجود من قبل فى ظل الاقتصاد المعاشى (الزراعة والرعى والتجارة) . ومعنى ذلك خروج البعض من نطاق القوى العاملة ،

وظهرت فى نفس الوقت مشاركة من المرأة فى بعض ميادين العمل نتيجة النهوض بتعليم الاناث .

وكان طبيعيا أن تتطلب التحولات فى البنية الاقتصادية الأيدى العاملة المدربة ذات الخبرات العالية المتخصصة لتحقيق أهداف خطط التنمية على المدى البعيد ، ولذلك قدم الى المملكة الوافدون من كل مكان مما كان له أثره الكبير فى تنفيذ خطط التنمية ، كما كانت له آثاره فى المجتمع لعدم كفاية العمالة المحلية . فهناك أنشطة تكاد تكون قاصرة على العمالة الوافدة كالبناء والتشييد ، أو تلك التى تحتاج الى مهارات خاصة ، لقصور العمالة المحلية عن الوفاء بمتطلبات مجالات العمل الجديدة خاصة مع توسيع القاعدة الاقتصادية لتزايد الحاجة الى مصادر أخرى الى جانب البترول مما زاد من مشكلة العمالة تعقيدا .

والدراسة تهدف الى القاء الضوء على العمالة فى المملكة العربية السعودية لبيان أهميتها فى نجاح خطط التنمية ، وحجمها ، وطبيعتها ، ومصادرها ، وتوزيعها على الانشطة الاقتصادية المختلفة ومعوقاتها ، وما طرأ عليها من تغيرات لمواجهة الواقع الجديد .

أولا : الخصائص الديموغرافية لسكان المملكه

١ ــ توزيع السكان وكثافتهم :

لم تقم المملكة العربية السعودية بأية احصاءات الا منذ عهد قريب عندما بدأت باجراء أول احصاء بالمملكة فى عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٢م) وقد أغفل هذا الاحصاء نظرا لاكتشاف بعض العيوب والأخطاء ولذلك لم تنشر بياناته . وقد سجل هذا الاحصاء أن عدد سكان المملكة يبلغ ٣ر٢٩٧ر٦٥٧ نسمه ، منهم ٦٨٦ر١٨٩ نسمه من البدو الرحل ، أى نحو

٢١٪ من جملة السكان وفقا لهذا الاحصاء [١] ، فى حين كان تقدير الامم المتحدة لسكان المملكة بنحو ٥٫٩٨٠٫٠٠٠ نسمة فى عام ١٣٨٢هـ (١٩٦٠م)، وبنحو ٧٫٧٤٠٫٠٠٠ نسمة فى عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠م) ، وبنحو ٨٫٧٠٦٫٠٠٠ نسمة فى عام ١٣٨٤ هـ (١٩٧٤م) . ومن هنا تبدو المفارقات ، اذ يلاحظ أن تقدير الأمم المتحدة للسكان فى عام ١٩٦٠م يفوق تقدير المملكة للسكان فى عام ١٩٦٢م الأحدث عهدا .

وأول احصاء منظم للسكان بالمملكة كان فى عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤ م) حيث بلغ عدد السكان ٧٫٠١٢٫٦٤٢ نسمة (جدول ١) يضمون نحو ١٫٨٨٣٫٩٨٧ نسمة من البدو والرحل ، أى بنسبة نحو ٢٧ ٪ من جملة السكان ، فى حين ذكر فى مصدر آخر أن عدد سكان المملكة ٧٫٠٠٨٫٥٤٤ نسمة [٢] . وفى تقدير الأمم المتحدة ذكر أنه ٧٫١٨٠٫٠٠٠ [٣] نسمة عام ١٩٧٥م أى نحو ما كان عليه فى عام ١٩٧٤ حسب الاحصاء التى أجرته المملكه .

ومن هنا تبرز المفارقات الكبيرة فى تقدير السكان بالمملكة مما يؤدى الى صعوبة تحليل النتائج المترتبة على هذه التقديرات . وهذا ما يعانى منه الباحثون عند تعرضهم للدراسة السكانية للمملكة .

وقد بلغت الكثافة السكانية للمملكة وفق احصاء عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م) ، نحو ٣٫٢ نسمة /كم^2 وهذه الكثافة العامة تعكس مدى انتشار السكان فى هذه الرقعة الواسعة بالمملكة لكن لا تعد مقياسا سليما لحقيقة توزيع السكان ، فهى تساوى بين المناطق ذات الكثافة العالية فى المنطقة الجنوبية الغربية وبين المنطقة الشرقية التى تضم الربع الخالى .

---

(١) د. أحمد عبد الرحمن الشامخ . بعض الملامح الجغرافية لسكان المملكة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربيه . العدد العاشر ١٩٧٩ . ص ص ٨٥ ـ ١٠٢ .

(٢) أطلس سكان المملكه ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ص١١.

(٣) U. N. Statistical Yearbook. 1984.

جدول (١)

توزيع السكان بالمملكة العربية السعودية ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م)

المنطقة الادارية	المساحة بالكيلو متر المربع	مجموع السكان	النسبة المئوية	الكثافة فى الكيلومتر المربع
مكة المكرمة	١٣٥ر٧٠٨	١ر٧٦٠ر٢١٦	٢٦ر١	١٢ر٩٢
الرياض	٣٥٤ر٤٤٤	١ر٢٥٩ر١٤٥	١٨ر٨	٣ر٥٥
المنطقة الشرقية	٧٧٨ر٤٧٩	٧٦٢ر٠٣٧	١١ر٣	٠ر٩٧
عسير	٧٨ر٤٣٧	٦٧٨ر٦٧٩	١٠ر٢	٨ر٥٠
المدينة المنورة	١٤٠ر٨٦٨	٥١٦ر٦٣٦	٧ر٧	٣ر٦٧
جيزان	١٥ر٥١٧	٤٠٨ر٣٣٤	٦ر٢	٢٦ر٣١
القصيم	٥٢ر٩٢٢	٣٢٤ر٥٤٣	٤ر٩	٤ر٣٤
حائل	١١٨ر٣٣٢	٢٦٥ر٢١٦	٣ر٨	٢ر١٩
تبوك	٩٥ر٢٠٢	١٩٤ر٥٣٩	٢ر٩	٢ر٠٣
الباحة	١٠ر٦٩٠	١٨٥ر٨٥١	٢ر٥	١٧ر٣٩
نجران	١٣٩ر٨٥٨	١٤٤ر٠٩٧	٢ر٢	١ر٠٥
الحدود الشمالية	١٢٠ر٧٤٤	١٢٧ر٥٨٢	١ر٩	١ر٠٥
الجوف	٦٤ر٧٥٨	٦٦ر٧٣٨	١ر٠	١ر٠٣
القريات	٤٩ر٧٩٤	٣٢ر٨٥٣	٠ر٥	٠ر٦٢
المجموع	٢ر١٥٩ر٨٢٩	٦ر٧٢٦ر٤٦٦	١٠٠ر٠	٣ر٢٤
بادية على الحدود		٢١٠ر٠٠٠		
سعوديون فى الخارج		٧٢ر٠٧٨		
المجموع الكلى		٧ر٠٠٨ر٥٤٤		

المصدر : أطلس المملكة العربية السعودية ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ص ١١ .

وكما حدثت بعض المفارقات فى تقدير سكان المملكة حدث الشىء نفسه فى تقدير المساحة ، فقد ذكرت المساحة فى الكتاب الاحصائى السنوى لعام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣م) بأنها تبلغ ٢٤٠ر٠٠٠ر٢ كم٢ ، وفى مصدر آخر [١] ٨٢٩ر١٥٩ر٢ كم٢ ، وفى مصدر ثالث [٢] ٦٦٤ر٢٢٥ر٢كم٢ ، وذكرت فى الكتاب السنوى للأمم المتحدة [٣] بأنها ٦٩٠ر١٤٩ر٢ كم٢ .

وهنا تبرز مشكلة أخرى عند تقدير كثافة السكان نظرا لعدم الدقة فى معرفة عدد السكان من ناحية ومساحة المملكة الحقيقية من ناحية أخرى .

والملاحظ أن توزيع السكان فى المملكة يأخذ شكل التركز فى مناطق معينة وشكل الانتشار فى مناطق أخرى ، وذلك تبعا لاختلاف مصادر الثروة الطبيعية وخاصة المياه ، ولوجود الأماكن المقدسة (مكة المكرمة ، والمدينة المنورة) والمناطق الصالحة للزراعة (القصيم والاحساء والقطيف) .

وتعد الأجزاء الجنوبية الغربية التى تضم مرتفعات عسير وجنوب الحجاز ، والأجزاء الساحلية المجاورة من تهامة من أكثر المناطق ازدحاما بالسكان ، بينما تعد الأجزاء الصحراوية الجافة (الربع الخالى والنفود والمناطق الشمالية والأجزاء الغربية من نجد) أقلها ازدحاما . وفى الوقت الذى تصل فيه الكثافة السكانية فى جيزان الى نحو ٢٦ نسمة / كم٢ ، وفى الباحة الى ١٧ نسمة / كم٢ ، وفى مكة المكرمة الى ١٣ نسمة / كم٢ ، تجدها لا تتجاوز شخصا واحدا فى الكيلو متر المربع فى المنطقة الشرقية (باضافة الربع الخالى) ، وفى القريات ، ومنطقة الحدود الشمالية ،

---

(١) أطلس السكان فى المملكه . مرجع سابق .

(٢) د. عبد الرحمن صادق الشريف ، جغرافية المملكه العربيه السعوديه . الرياض ١٩٨٢ . ص ١٣٠ .

(٣) U. N. Statistical Yearbook, 1984.

بينما نجدها فى حدود المتوسط العام (٢٫٢٤) لكثافة سكان المملكة فى منطقتى الرياض والمدينة المنورة .

ويلعب البدو الرحل دورا كبيرا فى صعوبة تقدير السكان بالمملكة سواء من ناحية حصرهم أو من ناحية أماكن تواجدهم ، فهم يتحركون عادة فى مناطق واسعة بقطاعاتهم . وهم فى تناقص مستمر ، وذلك لاقبال الكثيرين منهم على حياة الاستقرار فى المدن وحيث مناطق التصنيع وانتاج البترول . ولذلك فان الأرقام المقدرة منذ احصاء عام ١٣٩٤ هـ لا تعبر عن الواقع الذى اختلف كثيرا ، ولكن لا مفر أمامنا من الاعتماد عليها عند الكلام عن سكان المملكة .

٢ ـ التركيب النوعى لسكان المملكة :

يعتمد تقسيم السكان حسب النوع على نتائج تعداد عام ١٣٩٤هـ ، والذى يتضح منه أن نسبة الذكور تفوق نسبة الاناث بشكل عام ، وان كانت النسبة تتساوى فى سنوات العمر الأولى (٠ ـ ٤ سنوات) حيث تصل الى ٥ر٨ ٪ من عدد السكان لكل من الجنسين (جدول ٢) .

وتختلف نسبة توزيع الذكور والاناث من منطقة لأخرى فى المملكة فبينما نجدها فى بعض المناطق (مكة المكرمة ـ والرياض ، والمنطقة الشرقية ، وتبوك ، والقريات) ترتفع بالنسبة للذكور عن المعدل العام لنسبة الذكور ، نجدها تنخفض عن المعدل العام فى بعض المناطق (عسير ، وجيزان ، والقصيم ، وحائل ، والباحة ، والجوف) .

وزيادة نسبة الذكور فى بعض المناطق كما فى الرياض ، والمنطقة الشرقية ، ومكة المكرمة ، ترجع الى هجرة سكان الريف والبدو من الذكور للعمل فى هذه المناطق لتوفر فرص العمل فيها حيث مراكز التنمية ومستوى المعيشة المرتفع . وفى منطقة تبوك يرجع الى وجود مخافر ومعسكرات الحدود التى تضم الشباب فى هذه المنطقة .

جدول (٢)

السكان حسب العمر بالمملكة العربية السعودية

١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م)

فئات العمر	النسبة المئوية للذكور	النسبة المئوية للاناث	النسبة المئوية للجنسين
٠ ـ ٤	٨ر٥	٨ر٥	١٧ر٠
٥ ـ ٩	٨ر٥	٨ر٣	١٦ر٨
١٠ ـ ١٤	٦ر٤	٦ر١	١٢ر٥
١٥ ـ ١٩	٥ر٤	٤ر٥	٩ر٩
٢٠ ـ ٢٤	٤ر٠	٣ر٨	٧ر٨
٢٥ ـ ٢٩	٣ر٣	٢ر٨	٦ر١
٣٠ ـ ٣٤	٢ر٩	٢ر٤	٥ر٣
٣٥ ـ ٣٩	٢ر٨	٢ر٢	٥ر٠
٤٠ ـ ٤٤	٢ر٥	٢ر٠	٤ر٥
٤٥ ـ ٤٩	١ر٩	١ر٣	٣ر٢
٥٠ ـ ٥٤	١ر٨	١ر٥	٣ر٣
٥٥ ـ ٥٩	١ر٥	٠ر٦	٢ر١
٦٠ ـ ٦٤	١ر٤	١ر١	٢ر٥
٦٥ +	٢ر٣	١ر٧	٤ر٠
المجمـوع	٥٣ر٢	٤٦ر٨	١٠٠ر٠

المصدر : أطلس المملكة ٠ كلية الآداب ٠ جامعة الملك سعـــــــود٠

أما قلة الذكور كما فى القصيم ، وجيزان ، وعسير ، والبارحة ، وحائل ، فتعود الى هجرة الشباب من الذكور من هذه المناطق الريفية الى المدن حيث توفر فرص العمل والتعليم • وتعد مناطق الريف بشكل عام مناطق طرد سكانى ، واذا أضيف الى ذلك سكان البادية ـ وكل هؤلاء يتجهون نحو المدن وغالبيتهم من الشباب ـ فان ذلك يؤدى الى زيادة فى نسبة الذكور بالنسبة للاناث •

٣ ـ التركيب العمرى لسكان المملكة :

اعتمادا على احصاء عام ١٣٩٤ هـ يلاحظ وجود تفوق فى عدد صغار السن والشباب ، وقلة فى عدد الكهول والشيوخ • وتبدأ هذه النسبة فى الزيادة بشكل ملحوظ فى سنوات العمر الأولى : اذ يلاحظ أن الاطفال فى سن (٠ ـ ٤ سنوات) يمثلون نحو ١٧ ٪ من عدد السكان ، واذا أضفنا الى هذه الفئة من الاعمال من هم دون العشرين عاما فان نسبتهم تصل الى نحو ٥٦٪ من عدد السكان (جدول ٢) ، وباضافة من هم دون الاربعين عاما فان النسبة تصل الى نحو ٨٠ ٪ من عدد السكان • وهنا تبرز بوضوح زيادة نسبة الصغار والشباب •

ولعل من بين الأسباب الرئيسية فى زيادة نسبة الشباب كثرة الأبناء نتيجة تعدد الزوجات ، وعدم ممارسة ضبط النسل ، أو تنظيمه [(١)] ، وفى الوقت نفسه كثرة الوفيات بين كبار السن لسوء الرعاية الصحية اللازمة التى لم تتوفر بالدرجة الكافية الا حديثا •

ثانيا : البنيان الاقتصادى للمملكة

يتميز البنيان الاقتصادى للمملكة بسيادة القطاع البترولى على غيره

---

(١) د• عبد الرحمن صادق الشريف • مرجع سابق • ص ١٣٩ •

من قطاعات الاقتصاد الوطنى ، فقد بلغت نسبة مساهمة البترول فى اجمالى الناتج المحلى نحو ٦٠ ٪ فى بداية الخطة الأولى للتنمية (١٣٩٠/١٣٩١هـ) وتجاوزت ٨٠ ٪ فى عام ١٣٩٣ / ١٣٩٤ هـ ، (جدول ٣) ، ولم تنخفض مساهمة البترول عن ٤٠ ٪ من اجمالى الناتج المحلى منذ عام ١٣٩٠هـ الا فى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ عندما بلغت ٨ر٣٩ ٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى (١) .

ويرجع التركيز على البترول كمصدر رئيسى للدخل القومى الى الظروف البيئية القاسية مع قلة عدد السكان التى أدت الى توزيع غير طبيعى لقطاعات العمل المحدودة .

وقد كان من الضرورى النظر فى اصلاح الخلل فى الهيكل الانتاجى للاقتصاد الوطنى بهدف تنويع مصادر الدخل القومى ، وتنمية البنيان الانتاجى ، خاصة وأن القطاع البترولى قابل للنضوب ، كما أنه يرتبط بالتطورات الاقتصادية العالمية مما يجعل الاقتصاد الوطنى السعودى تابعا للاقتصاد العالمى . وقد تأكد ذلك فى السنوات الأخيرة حيث تعرض البترول لتقلبات عالمية كان لها أثرها الكبير على الاقتصاد الوطنى .

وتنويع مصادر الدخل يجب أن يتم فى اطار خطة قومية عامة للتنمية الشاملة من النواحى الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، بحيث تركز على الصناعة وبصفة خاصة صناعة البتروكيماويات ، لتخفف من صادرات البترول ، ولتساعد على قيام صناعات أخرى تعتمد عليها ، كما تركز على الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية لأهمية ذلك فى تأمين الغذاء ، وكذلك تهتم بالتعدين للاستفادة من الثروات المعدنية الأخرى بالاضافة الى البترول .

---

(١) وزارة التخطيط بالمملكه العربية السعودية . خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥/١٤١٠ هـ . جدول ٢ / ٣ ص ٥٢ .

جدول (٣)

الناتج المحلى الاجمالى ومعدل النمو السنوى للمملكة العربية السعودية
(١٣٩٠/١٣٩١ـ١٤٠٤/١٤٠٥هـ) (١٩٧٠/١٩٧١ـ١٩٨٤/١٩٨٥م)
بالأسعار الجارية

السنوات	القطاع البترولى		القطاع غير البترولى		اجمالى الناتج
	بليون ريال	الاجمالى ٪	بليون ريال	الاجمالى ٪	بليون ريال
١٣٩٠/١٣٩١	١ر١٤	٦٢ر٤	٥ر٨	٣٧ر٦	٢٢ر٦
١٣٩١/١٣٩٢	١٨ر٤	٦٦ر٢	٩ر٤	٣٣ر٨	٢٧ر٨
١٣٩٢/١٣٩٣	١ر٢٨	٧٠ر٣	٩ر١١	٢٩ر٧	٤٠ر٠
١٣٩٣/١٣٩٤	٧٩ر٨	٨٤ر٠	٢ر١٥	١٦ر٠	٩٥ر٠
١٣٩٤/١٣٩٥	١ر١١١	٧٩ر٨	١ر٢٨	٢٠ر٢	١٣٩ر٢
١٣٩٥/١٣٩٦	٦ر١١٦	١ر٧١	٣ر٤٧	٢٨ر٩	١٦٣ر٩
١٣٩٦/١٣٩٧	٢ر١٣٦	٦٦ر٨	٧ر٦٧	٣٣ر٢	٢٠٣ر٩
١٣٩٧/١٣٩٨	٩ر١٣٣	٥٩ر٨	٩ر٨٩	٤٠ر٢	٢٢٣ر٨
١٣٩٨/١٣٩٩	٤ر١٤٠	٥٦ر٧	٢ر١٠٧	٤٣ر٣	٢٤٧ر٦
١٣٩٩/١٤٠٠	٠ر٢٥٠	٦٥ر٢	٥ر١٣٣	٣٤ر٨	٣٨٣ر٥
١٤٠٠/١٤٠١	٠ر٣٥٩	٦٩ر٣	٠ر١٥٩	٣٠ر٧	٥١٨ر٠
١٤٠١/١٤٠٢	٦ر٣٣٦	٦٤ر٥	٦ر١٨٥	٣٥ر٥	٥٢٢ر٢
١٤٠٢/١٤٠٣	٢ر٢٠٦	١ر٥٠	٦ر٢٠٥	٤٩ر٩	٤١١ر٨
١٤٠٣/١٤٠٤	٢ر١٦٦	٤٣ر٧	٢ر٢١٤	٥٦ر٣	٣٨٠ر٤
١٤٠٤/١٤٠٥	٥ر١٤٢	٣٩ر٨	٦ر٢١٥	٦٠ر٢	٣٥٨ر١

ـ الجدول من اعداد الباحث .

المصدر : ١) بيانات خطة التنمية الثانية والثالثة والرابعة (١٩٧٠ـ١٩٨٥م) .

٢) وزارة التخطيط بالمملكة ، منجزات خطط التنمية (١٩٧٠ـ١٩٨٥م) .

٣) مؤسسة النقد السعودى ـ التقرير السنوى لعام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) .

ولكن القطاع البترولى – مهما بذل من محاولات لتنويع مصادر الدخل – سيظل له الدول الرئيسى فى الانتاج الوطنى . فمن الجدول تبدو لنا أهمية البترول بشكل ملحوظ ، فقد أدى انخفاض معدل النمو فى القطاع البترولى فى أعوام ١٣٩٤/١٣٩٥ ، ١٣٩٧/١٣٩٨هـ (١٩٧٤/١٩٧٥ ، ١٩٧٧ / ١٩٧٨م) ، وكذلك الانخفاض الملموس منذ بداية الثمانينات الى انخفاض حاد فى معدلات نمو الاقتصاد الوطنى لتلك السنوات .

وفى نفس الوقت تحقق فى القطاعات غير البترولية نمو يفوق معدل النمو فى قطاع البترول .

ومنذ عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) بدأت المملكة فى اتباع اسلوب التخطيط العلمى للتنمية باعتبار أن التخطيط الاقتصادى يعد وسيلة لاحداث تغييرات جذرية وجوهرية فى الهيكل الاقتصادى ، ولذلك وضعت المملكه خططا تمتد حتى عام ١٤٢٠ هـ .

وقد ترتب على تنفيذ خطط التنمية ارتفاع مساهمة القطاعات غير البترولية فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥ر١٣٣ بليون ريال فى بداية الخطة الثالثة (١٣٩٩/١٤٠٠هـ) ١٩٧٩ / ١٩٨٠م الى ٦ر٢١٥ بليون ريال فى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤ / ١٩٨٥م ، بينما انخفضت مساهمة قطاع البترول فى الفترة نفسها من نحو ٢٥٠ بليون ريال الى نحو ٥ر١٤٢ بليون ريال . وبذلك يكون معدل النمو فى القطاعات غير البترولية قد فاق كثيرا معدل النمو فى قطاع البترول .

والملاحظ فى النشاط التجارى أن تزايد الوافدين نتيجة زيادة الطلب على العمالة أدى الى زيادة فى الطلب على السلع والخدمات مما شجع على زيادة الاستثمار فى النشاط التجارى ، نتيجة الدعم الذى تقدمه الحكومة بالاستثمار فى قطاعات الزراعه والصناعه والبناء والتشييد .

وقد كان للتزايد المطرد لرءوس الأموال الناتجة عن البترول – والذى تبعه تزايد فى الاستثمارات الأجنبية فى المملكة أثر كبير فى اختزال

مراحل النموالاقتصادى التى تستغرق عادة وقتا طويلا فى ظل التطـــــور الاقتصادى التدريجى • فمن شأن هذا التراكم لرءوس الأموال أن يؤدى الـــى تحولات عميقة فى النشاط الاقتصادى (١) .

وتعد التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى المملكة تغيـــــرات جذرية وعميقة الأثر • فقد كان للخطط المدعمة بالتمويل المالى الكبيـــر الفضل فى تحقيق أهداف خطط التنمية التى قادت الى تحول اقتصاديـــات المملكة من الرعى والزراعة المعيشية الى تنمية زراعية وحيوانية وصناعيـة متقدمة • فقد حددت خطة التنمية الثالثة تشجيع الاستثمار فى المشـاريع الزراعية الكبيرة التى تستخدم الآلات والوسائل الحديثة ، ولذلك حـــقق قطاع الزراعة نموا سنويا قدره ٧ر٨ ٪ على الرغم من أن المستهدف كـــان ٤ر٥ ٪ فقط (٢) .

أما فى ميدان الصناعة فكان الاتجاه فى بدايته نحو الصناعـــات الاستهلاكية البسيطة ، التى أوكل معظمها للقطاع الخاص بتشجيع مـــن الدولة للنهوض بالصناعات الوطنية ، لكنه أتسع بعد أن اقترن بالسياسة العامة للدولة التى تدخلت بشكل مباشر فى الصناعات الأساسية ، كصناعة البتروكيماويات ، التى لا يقوى عليها القطاع الخاص • كما اتجهت نحـــو صناعات الأسمنت والصلب والألومنيوم ، وأنشأت مراكز للبحوث ، وصنـــدوق للتنمية الصناعية • وقد ترتب على ذلك نموكبير فى ميدان النشـــاط الصناعى الذى حقق خلال خطة التنمية الثالثة معدل نمو قـــدره ١ر١٤٪، وارتفعت مساهمة هذا القطاع من نحو ٥ر٦ بليون ريال عام١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ (١٩٧٩ / ١٩٨٠م) الى نحو ٥ر١٣ بليون ريال عـــــام١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ / ١٩٨٥م) (جدول ٤) .

---

(١) د• عمر الفاروق سيد رجب • نظام التعليم ومتطلبات العمالـــة فى المملكه ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربيه • العـــدد ٣٣ عام ١٩٨٣ • ص ص ٣٩ ــ ٧٤ •

(٢) وزارة التخطيط فى المملكه• خطة التنمية الرابعة١٤٠٥/١٤١٠هـ•ص٥١ •

جـــدول (٤)

الناتج المحلى الاجمالى ومعدل النمو السنوى للمملكة العربية السعودية

(١٣٩٠/١٣٩١ - ١٤٠٤/ ١٤٠٥ هـ) (بالاسعار الجاريـــة)

السنـــوات	القطاع البترولـــي		القطاع غير البترولـــي		اجمالى الناتج
	بليون ريال	الاجمالى ٪	بليون ريال	الاجمالى ٪	بليون ريـــال
١٣٩١/١٣٩٠	١٤ر١	٦٢ر٤	٨ر٥	٣٧ر٦	٢٢ر٦
١٣٩٢/١٣٩١	١٨ر٤	٦٦ر٢	٩ر٤	٣٣ر٨	٢٧ر٨
١٣٩٣/١٣٩٢	٢٨ر١	٧٠ر٣	١١ر٩	٢٩ر٧	٤٠ر٠
١٣٩٤/١٣٩٣	٧٩ر٨	٨٤ر٠	١٥ر٢	١٦ر٠	٩٥ر٠
١٣٩٥/١٣٩٤	١١١ر١	٧٩ر٨	٢٨ر١	٢٠ر٢	١٣٩ر٢
١٣٩٦/١٣٩٥	١١٦ر٦	٧١ر١	٤٧ر٣	٢٨ر٩	١٦٣ر٩
١٣٩٧/١٣٩٦	١٣٦ر٢	٦٦ر٨	٦٧ر٧	٣٣ر٢	٢٠٣ر٩
١٣٩٨/١٣٩٧	١٣٣ر٩	٥٩ر٨	٨٩ر٩	٤٠ر٢	٢٢٣ر٨
١٣٩٩/١٣٩٨	١٤٠ر٤	٥٦ر٧	١٠٧ر٢	٤٣ر٣	٢٤٧ر٦
١٤٠٠/١٣٩٩	٢٥٠ر٠	٦٥ر٢	١٣٣ر٥	٣٤ر٨	٣٨٣ر٥
١٤٠١/١٤٠٠	٣٥٩ر٠	٦٩ر٣	١٥٩ر٠	٣٠ر٧	٥١٨ر٠
١٤٠٢/١٤٠١	٣٣٦ر٦	٦٤ر٥	١٨٥ر٦	٣٥ر٥	٥٢٢ر٢
١٤٠٣/١٤٠٢	٢٠٦ر٢	٥٠ر١	٢٠٥ر٦	٤٩ر٩	٤١١ر٨
١٤٠٤/١٤٠٣	١٦٦ر٢	٤٣ر٧	٢١٤ر٢	٥٦ر٣	٣٨٠ر٤
١٤٠٥/١٤٠٤	١٤٢ر٥	٣٩ر٨	٢١٥ر٦	٦٠ر٢	٣٥٨ر١

- الجدول من اعداد الباحث .

المصدر : ١) بيانات خطة التنمية الثانية والثالثة والرابعة للمملكة العربية السعودية

٢) وزارة التخطيط بالمملكة ، منجزات خطط التنمية ١٣٩٠/ ١٤٠٥ هـ .

٣) مؤسسة النقد السعودى - التقرير السنوى لعام ١٤٠٤ هـ .

ويرجع النمو الصناعى الذى تحقق خلال خطة التنمية الثالثة بالدرجة الأولى الى النمو المطرد فى أعمال التشييد والبناء ، حيث أنشئت صناعات كثيرة لانتاج مواد البناء .

وقد ترتب على زيادة النشاط الصناعى وتنوعه ، شدة الحاجة الى عمالة فنية متخصصة سواء بالنسبة للمشروعات الصناعية العامة أو الخاصة .

كما شهد قطاع البناء والتشييد تطورا كبيرا حيث ارتفع الناتج المحلى من هذا القطاع من نحو ٩٣٤ مليون ريال فى عام ١٣٨٩ / ١٣٩٠ هـ (١٩٦٩ / ١٩٧٠م) (بداية خطة التنمية الأولى) الى نحو ٤٥٥٤١ مليون ريال عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ (نهاية الخطة الثالثة) . وبذلك يكون الناتج المحلى فى هذا القطاع قد ارتفع نحو خمسين مثلا عما كان عليه خلال خمسة عشر عاما .

ثالثا : أثر التغيرات الاقتصادية على العمالة بالمملكة

يعكس التطور الاقتصادى والنمو السكانى فى المملكة ما طرأ على العمالة من تغيرات كمية ونوعية ، فقبل البترول كانت العمالة دون تخصصات واضحة تبعا للأنشطة الاقتصادية السائدة بها (الرعى ، والزراعة ، والتجارة) نظرا لبساطة هذه الأنشطة وأن سن الدخول بها عادة تكون مبكرة ، وهذه الأنشطة لا تحتاج الى تدريب طويل ، أو مهارة خاصة ، كما أن الجميع يستطيع القيام بها ذكورا واناثا ، كبارا وصغارا ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وذلك بالمساهمة فى ناحية من نواحى النشاط على الأقل . كما أن هذا المجتمع كانت تقل فيه نسبة المتفرغين للتعليم ، وهؤلاء معظمهم فى سن العمل ، ولذلك فان القوى العاملة فى مثل هذه المجتمعات تكون عالية بالقياس الى غيرها من المجتمعات المتقدمة ، خاصة وأن الخروج من قوة العمل فى هذه المجتمعات غير مقيد

بسن معينة ، فهو لا يحدث الا بالمرض أو الوفاة نظرا لأن المجتمعات ذات الاقتصاد المعيشى لا تقوى على اعالة من لا يعمل . وتتوفر العمالة فى هذا المجتمع فى الوقت الذى لا تشارك فيه المرأة بالصورة التى تشارك بها فى المجتمعات الأخرى ، ففى هذا المجتمع يسمح للمرأة بالعمل فى نطاق محدود ، كما أن الحاجة للمرأة فى الظروف الاقتصادية التى كانت تعيشها المملكة من قبل لم تكن ماسة لمشاركة المرأة ، فقد كان هناك وفرة فى الذكور ممن يستطيعون العمل فى الأنشطة المختلفة .

لكن الصورة تغيرت بعد البترول ، فقد تطورت الأنشطة الاقتصادية الرئيسية القديمة ، وحلت محلها ، أو تطورت عنها أنشطة اقتصادية جديدة نامية بمعدلات عالية ، فاتجهت العمالة من الأنشطة القديمة الى الجديدة متأثرة بجاذبية الأجور العالية ، والرغبة فى حياة المدن التى استوعبت الأنشطة الاقتصادية الجديدة ، وتأثرت بها قبل غيرها .

كما ترتب على هذه التغيرات الاقتصادية تغيرات أخرى اجتماعية وثقافية من بينها اتجاه نسبة متزايدة من صغار السن نحو التعليم نتيجة للتغيرات الاقتصادية ، ولارتفاع مستوى المعيشة والقدرة على اعالة من هم فى سن التعليم ، كما أصبحت هناك سن محددة للخروج من قوة العمل الحكومى أو التقاعد الاختيارى ، ويعنى ذلك تناقصا فى قوة العمل بالنسبة الى السكان خاصة فى القطاعات الاقتصادية الحديثة .

واذا أخذنا فى الاعتبار حسب تعداد ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) أن من هم فى سن التعليم (٥ ــ ١٩ سنة) من بين الذكور تصل نسبتهم الى نحو ٢٠ ٪ من عدد السكان ويمثلون نحو ٣٨ ٪ من عدد الذكور ، وباضافة الأطفال (٠ ــ ٤ سنوات) ، ومن هم فوق سن العمل (جدول ٢) فان هؤلاء جميعا تصل نسبتهم الى نحو ٦٠ ٪ من الذكور ، أى نحو ثلثى عدد السكان ، وباضافة المساهمة المحدودة من قبل المرأة الى ذلك كله ، فان ذلك يعنى أن قوى العمل المحلية ممثلة فى الذكور ، والتى تمثل نحو ٢٠٪

من السكان ، على فرض أنها تعمل بكاملها ، مطلوب منها اعالة نحو ٨٠٪ من السكان وفى والوقت نفسه مواجهة الطلب المتزايد على العمالة فى ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة ، ولذلك فان العبء الواقع على القوة العاملة المحلية بالمملكة يعد عبئا كبيرا • وطبقا لبيانات منظمة العمل (١) الدولية فان نسبة المشاركة فى العمالة فى الدول النامية عادة ٤٠٪ من سكانها وهذا يصعب تحقيقه بالنسبة للمملكة •

ونتيجة لذلك وللنمو السريع لاقتصاد المملكة زاد الطالب على العماله على كافة المستويات العلمية والفنية بالقدر الذى لم تستطع مصادر العرض المحلية مواجهته ، خاصة مع اتجاه قطاع كبير من السكان نحو التعليم وهذا من شأنه انخفاض فى قوة العمل المحلية فى الوقت الذى ازداد فيه الطلب عليها مما أدى الى زيادة مشكلة العمالة تعقيدا • كما أصبح عدد كبير ممن يعدون ضمن قوة العمل المحلية يعدون من أصحاب الريع (المستثمرون لاموالهم وأصحاب الدخول الذين يعتمدون على ما تدره أموالهم) الذين ازدادوا عددا فى السنوات الأخيرة •

وكانت النتيجة كما هو الحال فى كافة الدول النامية ذات الظروف المشابهة استخدام عدد كبير من الاجانب فى العديد من المجالات الاقتصادية ، وخاصة تلك التى تتطلب مستويات عاليه من التدريب والتعليم والمهارات الخاصة (٢) •

ويعد استقدام الأجانب حلا جزئيا ومؤقتا لمواجهة متطلبات المملكة من القوى البشرية اللازمة لعملية التنمية ، حيث أن عدد السعوديين العاملين فى القطاعين الحكومى والخاص ممن تتوافر لديهم

---

(١) محى الدفترى (ترجمة على البنا) • مشكلة العمالة فى قطر والكويت • مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربيه • العدد ٢٢ لعام ١٩٨٠ ص ص ٣٧ ــ ١٠٧ •

(٢) وزارة التخطيط بالمملكه • خطة التنمية الأولى ١٣٩٠/١٣٩٥ هـ •

المستويات الكافية لمواجهة متطلبات التنمية السريعة سيظل منخفضا نسبيا ، الأمر الذى يربط بين نجاح تنفيذ خطط التنمية ومدى توافر العمالة اللازمة لها سواء المحلية أو الأجنبية .

والمعروف أن الطلب على العمالة يتصف بالمرونة تبعا للدخل ، ولذلك كان طبيعيا أن يرتفع ارتفاعا حادا نتيجة الزيادة المفاجئة فى الدخول النفطية . ومن ناحية أخرى فان العرض من العمالة ـ الذى يتميز بعدم المرونة فى المدى القصير ـ كان محدودا بسبب قلة السكان الأصليين ولهذا كان طبيعيا أن تتسع الفجوة بين العرض والطلب على العمالة وبالتالى تزداد مشكلة نقص العمالة حدة .

وقد كان ارتفاع الطلب كبيرا على العمالة فى قطاع الأنشطة الثالثة (الخدمات) ، والمعروف أن هذا القطاع يتغير تبعا لتغير الدخل . فقد زادت فرص العمل فى قطاع التجارة والنقل والخدمات الحكومية والادارية . كما ارتفع الطلب على العمالة فى قطاع الأنشطة الثانية ، وذلك نتيجة الازدهار فى حركة التشييد والمشروعات الانشائية ، وعلى العكس من ذلك فان قطاع الأنشطة الأولى لم يكن بنفس الدرجة من الحاجة الى العمالة كما يحدث عادة فى معظم البلدان النامية .

والمعروف عادة أن الدول النامية فى معظمها لا تعانى من نقص فى العمالة بل تعد العمالة عامل وفرة الى حد البطالة . ولكن هذا الوضع متغير فى المملكة العربية السعودية التى يختلف فيها نمط معطيات هذا العامل ، فهى تفتقر الى العمالة الكافية التى ترجع الى قلة السكان والتى تبرزها بوضوح وفرة رأس المال الذى يسمح باستيراد التقنية من الخارج ، والى التوسع فى خطط التنمية وبالتالى الى زيادة مشكلة العمالة تعقيدا .

كما أنه من الطبيعى أن يؤدى تزايد الوافدين بالاضافة الى السكان الوطنيين الى زيادة فى الطلب على السلع والخدمات مما شجع القطاع

الخاص على زيادة الاستثمار فى النشاط التجارى ، كما قام القطاع الخاص بفضل الدعم الذى تقدمه الحكومة بالاستثمار فى القطاع الزراعى والصناعى والتشييد ، وتبع هذا زيادة فى الطلب على العمالة .

رابعا : مصادر العماله فى المملكة

ان القوة العاملة فى المملكة تمر بمرحلة انتقالية فى ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى اطار التنمية ، وتسعى الدولة الى مواجهة المشكلة بالعمل على تطوير وتنمية االقوى العاملة التى تعتمد عليها من المصادر التالية :

١ ـ الهجرة من المناطق الريفية والبدوية الى المدن والمراكز الحضرية :

ويرجع ذلك الى زيادة الطلب على العمالة فى المدن والى ما تتمتع به هذه المدن من عوامل جذب ، لكن هذا من شأنه المساعدة على حل مشكلة نقص العمالة فى المدن على حساب الزراعة فى المناطق الريفية ، والرعى فى المناطق البدوية . وفى الوقت نفسه فان هذا النوع من قوى العمل يحتاج الى تدريب طويل ، والى تعليم لمواجهة طبيعة العمل الجديدة فى الوظائف االحضرية ، كما يترتب على توافد هؤلاء الى المدن زيادة فى عدد سكانها، وضرورة مواجهة ما يترتب على هذه الزيادة من متطلبات .

٢ ـ الزيادة الطبيعية للسكان :

ان الزيادة الطبيعية فى المملكة لا تتناسب ومعدل الزيادة فى الطلب على العمالة ، كما أن هذه الزيادة تخضع لمعدل المواليد والوفيات ، ومدى الاهتمام و العناية الصحية بالمواليد لتخفيض نسبة الوفيات ، وعلى

مدى مساهمة هذه الزيادة الطبيعية فى تحقيق متطلبات السوق فى القوى العاملة • فالملاحظ أن جزءا كبيرا منها بدأ يتجه نحو التعليم كما ذكرنا، وهذا من شأنه تأخير التحاقه بقوى العمل اللازمة فى وقت يتزايد فيه الطلب على العمالة •

٣ ــ اسهام الاناث فى قوة العمل :

لقد بدأت فى الفترة الأخيرة مساهمة من قبل الاناث ، ويبدو ذلك من الاقبال المتزايد منهن على التعليم وهذا من شأنه المساعدة على زيادة القوة العاملة من حيث النوع مستقبلا ، رغم أن المجالات التى تقوم بها الاناث مازالت محدودة •

٤ ــ مساهمة نظام التعليم بالمملكة :

لقد كان ضروريا أن تعطى خطط التنمية بالمملكة اهتماما خاصا للتعليم من حيث النوع والكم والكيف • ولذلك أعطت الدولة الفرص والحوافز للانخراط فى ميدان التعليم فى مختلف مراحله وأنواعه • لكن الملاحظ أن الاتجاه بالدرجة الأولى نحو الدراسات النظرية وخريجوها عادة يتجهون للعمل فى ميدان التجارة والخدمات والادارات الحكومية ، ويمكن تصور ذلك من اعداد الطلاب بالتعليم الفنى بمستوياته المختلفة التى تقل كثيرا عن التعليم الثانوى العام والكليات النظرية ، ويأتى ذلك فى الوقت الذى تشتد فيه الحاجة الى الأعمال الفنية التى يشغل معظمها الوافدون • ولكن بدأ الاهتمام بالتدريب والأعمال الفنيه بعد أن اشتد الطلب على الخبرات والمهارات الفنية المتنوعة ، كما بدأت المرأة تأخذ مكانها فى التعليم كما ذكرنا • وهذا الاتجاه نحو التعليم وان كان يؤثر فى قدرة المملكة على مواجهة الأنشطة المختلفة من العمالة على المدى القصير ، نظرا لانخراط الكثيرين فى التعليم ممن هم فى سن العمل ، لكنه سوف يساعد على مواجهة النقص فى العمالة لتحل محل العمالة الاجنبية على المدى الطويل •

٥ ـ استقدام العمالة من الخارج :

ان استيراد العمالة من الخارج مرتبط بالتنمية الاقتصادية بالمملكة ونمو مواردها المالية وطاقتها الاستثمارية ، وبمدى جاذبية هذه السوق للعمالة الأجنبية ، كما تخضع لظروف الدول المصدرة لهذه العمالة ، ومدى توفر العمالة الفنية ، والمهارات الخاصة المطلوبه ، ومستويات الأجور بالدول المصدرة للعمالة بالقياس الى مستوى الأجور بالمملكة ، حتى تتوفر الحوافز للهجرة الخارجية لهذه العمالة الوافدة .

وعلى الرغم من السلبيات التى تترتب على الاستعانة بالعمالة الوافدة التى سنشير اليها فى موضع آخر من البحث فان الحاجة الماسة اليها كانت أقوى . ويمكننا تصور حجم المشكلة من جدول (٥) فقد وصل حجم العمالة غير السعودية الى مايربو على نصف حجم القوة العاملة بالمملكة عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ (١٩٧٩ / ١٩٨٠م) ، وارتفع الى نحو ٦٠ ٪ فى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ (١٩٨٤ / ١٩٨٥م) . ولكن المتوقع أن تنخفض مساهمة العمالة الأجنبية فى نهاية الخطة الرابعة الى نحو ٤٨ ٪ من حجم العمالة بالمملكة ، وهذا يعكس نتيجة العمل على احلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة . فبينما ارتفع معدل النمو السنوى للعمالة الوافدة الى نحو ٧ر١١ ٪ خلال الخطة الثالثة فان المتوقع أن ينخفض الى نحو ٥ ٪ خلال الخطة الرابعة ١٤٠٥ / ١٤١٠ هـ (١٩٨٥ / ١٩٩٠م) . وفى الوقت نفسه من المتوقع أن يزداد عدد السكان السعوديين ممن هم فى سن العمل بمعدل ٨ ر٣ ٪ سنويا خلال الخطة الرابعة . ومع فرض بقاء معدلات المساهمة فى القوى العاملة بدون تغيير فسوف تزداد نسبة الذكور العاملين بمعدل ٨ ر٣ ٪ سنويا ، كما أن المتوقع أن ترتفع مساهمة الاناث فى القوى العاملة من ١ر٥ ٪ فى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ / ١٩٨٥م) الى نحو ٥ر٥ ٪ فى عام ١٤٠٩ / ١٤١٠ هـ (١٩٨٩ / ١٩٩٠م) . وبصورة اجمالية فانه من المتوقع زيادة عدد السعوديين والسعوديات فى الأنشطة الاقتصادية من ٧٨٦ر١ ألف الى نحو ١٦١ر٢ ألف فى الفترة نفسها .

جدول (٥)

الايدى العاملة الحالية والمتوقعة حسب الجنسية بالمملكة

(١٣٩٩/١٤٠٠ ـ ١٤٠٩ / ١٤١٠ هـ)

البيان	الايدى العامله بالألف حسب الجنسية						معدل النمو السنوى ٪	
	١٣٩٩/١٤٠٠هـ	٪	١٤٠٤/١٤٠٥هـ	٪	١٤٠٩/١٤١٠هـ	٪	١٤٠٠/١٤٠٥هـ	١٤٠٥/١٤١٠هـ
سعوديون	١٣٦٦ر٤	٤٥ر٢	١٦٤٩ر٢	٣٧ر١	١٩٨٤ر١	٤٧ر٠	٣ر٨	٣ر٨
سعوديات	١٢٦ر٨	٤ر٢	١٣٦ر٨	٣ر١	١٧٦ر٦	٤ر٢	١ر٥	٥ر٢
اجمالى العماله السعودية	١٤٩٣ر٢	٤٩ر٤	١٧٨٦ر٠	٤٠ر٢	٢١٦٠ر٧	٥١ر٢	٣ر٧	٣ر٩
عماله غير سعودية	١٥٣٢ر٨	٥٠ر٦	٢٦٦٠ر٠	٥٩ر٨	٢٠٥٩ر٨	٤٨ر٨	١١ر٧	(٥ر٠)ر٠
الاجمالى	٣٠٢٦ر٠	١٠٠	١٤٤٦ر٠	١٠٠	٤٢٢٠ر٥	١٠٠	٨ر٠	(١ر٠)٠

ـ الجدول من اعداد الباحث .

ـ مصدر البيانات وزارة التخطيط ـ المملكة العربية السعودية ـ خطة التنمية الرابعة ١٤٠٩/١٤١٠ هـ جداول أرقام ٨/٢ ، ٧/٥ ، ١٠/٥ .

ويتوقف النجاح فى الحاق هذا العدد بالقوى العاملة على نوع الوظائف التى تستوجب هذه العمالة الجديدة ، وعلى مدى توفر المؤهلين من القوة العاملة المحلية لاشغالها ورغبتهم فى قبولها ، وكذلك على مدى مشاركة الاناث فى العمل ، فمازالت نسبة السعوديين العاملين نحو ثلث المواطنين ممن هم فى سن العمل (جدول ٦) .

وتأتى العمالة الوافدة من أكثر من مصدر ، لكن الدول الأسيوية تعد المصدر الرئيسى حيث يشكل هؤلاء نسبة كبيرة ، وهم فى تزايد مستمر ، فقد ارتفع الأسيويون من نحو ٦ ٪ من حجم العمالة الوافدة فى عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) الى نحو ٣٦ ٪ فى عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) (١) ، وقد كانت هذه الزيادة على حساب العمالة العربية التى انخفضت نسبتهم من ٧ر٨١٪ الى ٣ر٥٧ ٪ فى الفترة نفسها . ويشكل الباكستانيون أكبر نسبة ويأتى بعدهم الوافدون من الهند .

وقد ارتفعت فى السنوات الأخيرة نسبة الوافدين من كوريا الجنوبية وذلك لوجود عدد من المؤسسات الكورية واليابانية التى ترتبط بعقود مع المملكة ، وهذه المؤسسات تقوم باستقدام عدد كبير من العمالة الكورية لانخفاض أجورهم بالمقارنة بمن فى مستواهم ولما يتمتعون به من سمعة عمل طيبة ، ولانهم يأتون بدون أسرهم .والملاحظ زيادة عدد العماله الوافدة الأسيوية بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة عما كانت عليه من قبل فى الوقت الذى تراجعت فيه العمالة العربية .

كما يلاحظ أن معظم الوافدين من الشباب الذكور الذين هم فى سن العمل ، ومعظمهم من غير المتزوجين أو من غير المصحوبين بأسرهم ، وهؤلاء يفضلون عن غيرهم عند التعاقد .

---

(١) د. أسعد جواد العطار . مشكلة العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج . مجلة النفط والتنمية . العدد السادس ١٩٨٥ . ص ص ١٢٦ ــ ١٤٧ .

جدول (٦)

اجمالى المواطنين السعوديين الذين فى سن العمل والقوى العاملة الحالية والمتوقعة

(١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ ـ ١٤٠٩ / ١٤١٠ هـ)

البيـــان	١٤٠٤/١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ / ١٩٨٥)			١٤٠٩ / ١٤١٠هـ (١٩٨٩ / ١٩٩٠م)		
	ذكـــور	الاناث	المجموع	ذكـــور	الاناث	المجمـــوع
المواطنون فى سن العمل بالألف	٢٦٨٦ر٠	٢٦٥٩ر٠	٥٣٤٥ر٠	٣٢٣٧ر٠	٣٢١٠ر٠	٦٤٤٧ر٠
نسبة الالتحاق بسوق العمل ٪	٦١ر٤	١ر٥	٣٣ر٤	٦١ر٣	٥ر٥	٣٣ر٥
القوى العاملة السعودية بالألف	١٦٤٩ر٢	١٣٦ر٨	١٧٨٦ر٠	١٩٨٤ر١	١٧٦ر٦	٢١٦٠ر٧

المصدر : وزارة التخطيط ـ المملكة العربية السعودية ـ خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥/١٤١٠ هـ ـ جدول ٥ / ١٠ ص ١١٩ .

ويحتل اليمن الشمالى المركز الأول من الدول العربية المصدرة للعمالة للمملكة ، ولكن معظم العمالة اليمنية من شبه المهرة وغير المهرة ، وتأتى بعدها جمهورية مصر العربية كمصدر للعمالة بمختلف فئاتها ويليها الأردن وفلسطين .

خامسا : توزيع العماله حسب القطاعات فى المملكة

ان حجم العمالة فى المملكة ومساهمة كل مستوى منها فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة (جدول ٧) يختلف من قطاع الى آخر كما يبدو مما يلى :

١ ـ قطاع الزراعة والرعى :

رغم الاهتمام بالزراعة فى المملكة قديما ، ورغم ما أولته الدولة لها حديثا من اهتمام كبير ، وما وصلت اليه من توسع كبير فى الرقعة الزراعية ، وتنوع الانتاج الزراعى الذى ارتفع بمساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى (جدول ٤) ، الا أن معدل مشاركة العمالة فيها انخفض عما كان عليه من قبل بالمقارنة بالأنشطة الأخرى . ففى عام ١٣٨٩ / ١٣٩٠ هـ (١٩٦٩ / ١٩٧٠ م) كان النشاط الزراعى يضم نحو ٤٠ ٪ من أجمالى العاملين فى جميع الأنشطة بالمملكة ، وانخفضت هذه النسبة الى ٢٨ ٪ فى عام ١٣٩٤ / ١٣٩٥ هـ (١٩٧٤ / ١٩٧٥م) ، والى نحو ١٤ ٪ فى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ / ١٩٨٥م) .

وانخفاض نسبة العاملين بالزراعة لا يعنى انخفاض عدد العاملين فى هذا القطاع ، فقد ارتفع عدد العاملين من نحو ٤٢٦ ألف عامل فى عام ١٣٩٤ / ١٣٩٥ هـ (١٩٧٤ / ١٩٧٥م) الى نحو ٦١٧ ألف عامل فى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ / ١٩٨٥ م) ، وبذلك يكون حجم العمالة فى

جدول (٩)

توزيع العمالة حسب الانشطة المختلفة وتوقعاتهـــا

١٣٩٠هـ(١٩٧٠م) - ١٤١٠هـ(١٩٩٠م)

النشاط الاقتصادى	١٣٨٩/١٣٩٠هـ ١٩٦٩/١٩٧٠م		١٣٩٤/١٣٩٥هـ ١٩٧٤/١٩٧٥م		١٣٩٩/١٤٠٠هـ ١٩٧٩/١٩٨٠م		١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م		١٤٠٩/١٤١٠هـ ١٩٨٩/١٩٩٠م	
	العمالة بالالف	٪	العمالة بالالف	٪	العمالة بالالف	٪	العمالة بالالف	٪	العمالة بالالف	٪
١ - القطاعات الانتاجية :	٦٣٥ر٩	٥٤ر٧	٨٠٥ر٣	٥٣	١٤٤ر٢	٤٧	٢٠٦٧ر٢	٤٦ر٥	١٩٣٤ر٧	٤٥ر٨
الزراعة والرعى	٤٤٥ر٨	٤٠ر٤	٤٢٦ر١	٢٨	٥٤٥ر٦	١٨	٦١٧ر٤	١٣ر٩	٦٦٣ر-	١٥ر٧
الصناعات أقتصد بنية	-	-	-		٢ر٣	-	٥ر١	ار-	٥ر٢	ار-
الصناعات التحويلية(١)	٣٦ر١	٣ر٢	٤٦ر٥	٣	١٧٠ر٤	٥ر٦	٤١ر١	٩ر٣	٥٣١ر٢	١٢ر٦
البترو كيماويات	-	-	-		-		-		٧ر-	ار-
المرافق العامة	١٢ر٥	١ر١	١٨ر٥	١ر٢	٦٧	٢ر٢	١٤٧ر٤	٣ر٣	١٤٧ر٤	٣ر٥
البناء والتشييد	١٤١ر٥	١٢ر٨	٣١٤ر٢	٢٠ر٦	٦٣٨ر٩	٢١ر١	٨٨٥ر٩	١٩ر٩	٥٨٠ر٩	١٣ر٨
٢- قطاعات الخدمات :	٥٠٤ر٩	٤٣ر٥	٧٥٥ر٣	٤٩ر٦	١١٥٧ر٧	٣٨ر٣	١٨٤٤ر٩	٤١ر٥	٢٢١٩ر٨	٥٢ر٦
التجـــارة	١١٤ر٣	١٠ر٤	١٩١ر٧	١٢ر٦	٣٤٣ر١	١٠ر٧	٥٥٦ر١	١٢ر٥	٤٩٣ر-	١١ر٧
النقـــل	١٠٣ر٢	٩ر٣	١٦٢ر٥	٧ر٥	١٨٠ر-	٥ر١	٣٠٣ر٤	٦ر٨	٣١٠ر٧	٧ر٤
ملكية دور السكن	-	-	-		-		١٢ر-	٣ر-	١٠٥ر٥	٢ر-
الماليـــة	٩ر١٠	١ر٤	١٩ر٢	١ر٣	٥١ر٨	١ر٧	١٣٦ر٣	٢ر٨	١٣٠ر٢	٣ر١
الحكومـــة	١١٢ر٧	١٠ر٢	١٦٨ر٨	١١ر١	٣٩٩ر٤	١٣ر٢	٤٦٩ر١	١٠ر٥	٤٤٦ر٣	١٠ر٦
الخدمات الاخرى	١٣٧ر٥	١٢ر٥	١٨٨ر٤	١٢ر٤	٦٠٢ر٨	١٩ر٩	٨٤٨ر٨	١٩ر١	٨٢٩ر١	١٩ر٦
٣ - قطاع البتـــرول :	٢١ر٣	١ر٨	٢٤ر٧	١ر١	٤٩ر٤	١ر٢	٦٥ر١	١ر٥	٦٦ر-	١ر٦
اجمالى النشاط الاقتصادى	١١٦٢ر١	١٠٠	١٥٢٢ر١	١٠٠	٣٠٢٦	١٠٠	٤٤٤٦	١٠٠	٤٢٢٠	١٠٠

(١) صناعات غير بتروكيماوية .

- الجدول من اعداد الباحث .

- المصادر : (١) بيانات الخطة الثانية والثالثة والرابعة (وزارة التخطيط بالمملكة) .
(٢) الكتاب الاحصائى السنوى للمملكة . العدد الثامن والتاسع لعامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣م.

هذا القطاع قد ارتفع بنحو ٤٥ ٪ عما كان عليه خلال عشر سنوات على الرغم من انخفاض نسبة العاملين فى النشاط الزراعى • ومن المتوقع أن يرتفع عدد العاملين فى نهاية الخطة الرابعة ١٤٠٥ / ١٤١٠ هـ (١٩٨٥ / ١٩٩٠ م) الى نحو ٦٦٣ ألف عامل يمثلون ٧ر١٥ ٪ من اجمالى العاملين بمختلف الأنشطة الاقتصادية بالمملكة •

وتوقع ارتفاع نسبة العاملين فى القطاع الزراعى فى السنوات القادمة يعود الى الانخفاض المتوقع فى عدد العاملين فى بعض الأنشطة الأخرى ، وفى مقدمتها قطاع البناء والتشييد وقطاع التجارة مما يؤدى الى اتجاه العاملين نحو القطاع الزراعى •

وعزوف العمالة عن العمل فى النشاط الزراعى يرجع الى عدم ارتفاع نمو العائد الزراعى بالدرجة نفسها التى ارتفع بها العائد فى الأنشطة الأخرى مما يؤدى الى ارتفاع الأجور فى هذه الأنشطة التى أصبحت أكثر جاذبية للعمالة ، مما أدى الى اتجاه العمالة الزراعية نحو الأنشطة الأخرى ، وهذا من شأنه ارتفاع أجور العمالة الزراعية وبالتالى ارتفاع تكلفة الانتاج ، وعجزه عن المنافسة ، خاصة بعد تخفيض الدعم الذى كانت تقدمه الدولة للمنتجين • كما يرجع العزوف عنها الى احجام الكثيرين من الشباب عن العمل بالزراعة لانتشار التعليم وميلهم للعمل بالمدن أما للعمل أو للالتحاق بمراحل التعليم المختلفة انتظارا لفرصة عمل بعيدا عن النشاط الزراعى فى كثير من الأحيان • كما يرجع العزوف كذلك الى صغر الحيازات لدى الكثيرين مما يصعب معه استخدام الآلات الزراعية على نطاق واسع •

٢ ــ قطاع الصناعات التحويلية :

تمشيا مع خطط التنمية الاقتصادية التى تهدف الى تنويع مصادر الثروة فقد شهد هذا القطاع تزايدا كبيرا أدى الى زيادة الطلب على العمالة فى هذا القطاع • فبعد أن كان هذا االقطاع يضم نحو ٣٦ ألف عامل

يمثلون ٣ ٪ من حجم القوى العاملة فى عام ١٣٨٩ / ١٣٩٠ هـ (١٩٦٩ / ١٩٧٠م) ، ارتفعت العمالة الى نحو ١٧٠ ألف عامل يمثلون ٦ر٥ ٪ من حجم العمالة فى عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ (١٩٧٩ / ١٩٨٠م) . أى الى نحو خمسة أمثال ماكانت عليه خلال عشر سنوات ، وارتفع العدد الى ٥ر٤١١ ألف عامل يمثلون نحو ٣ر٩ ٪ من حجم العمالة فى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ(١٩٨٤/ ١٩٨٥م) ، والمتوقع أن يرتفع عددهم الى نحو ٥٣١ ألف عامل فى نهاية الخطة الرابعة ١٤٠٥ / ١٤١٠ هـ (١٩٨٥ / ١٩٩٠م) ، أى الى نحو ثلاثة أمثال ماكانت عليه العمالة فى عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠م) .

واستمرار تزايد العمالة فى النشاط الصناعى يعود الى التركيز على هذا القطاع باعتباره أحد المرتكزات الرئيسية التى تعتمد عليها الدولة والمتوقع أن يزداد التركيز عليه مستقبلا مما سيؤدى الى تزايد الطلب على العمالة فى هذا القطاع بخلاف بعض الأنشطة الأخرى كالبناء والتشييد وكقطاع الزراعة .

٢ ــ قطاع البناء والتشييد :

يعد قطاع البناء والتشييد محركا للأنشطة غير البترولية لما له من أثر فى تنمية قطاعى الصناعة والتعدين ، وذلك لاعتماده على انتاجهما ، كما يعد نشاط البناء والتشييد نتيجة لاتجاه الدولة نحو تنويع مصادر الثروة ، وعاملا هاما يساعد على توفير فرص العمل لعدد كبير من السكان ..

ونتيجة لهذه الاعتبارات فقد بلغ معدل النمو فى هذا القطاع نحو ٥ر١٨ ٪ خلال الخطة الأولى للتنمية مما أدى الى زيادة الطلب على العمالة فى هذا القطاع . وقد بلغ حجم العمالة فى هذا القطاع نحو ٢١ ٪ من اجمالى العمالة بالمملكة خلال خطتى التنمية الأولى والثانية ، لكنه تراجع الى نحو ٢٠ ٪ خلال خطة التنمية الثالثة بعد استكمال البنيات الأساسية من ناحية ، ونتيجة لانخفاض عائد البترول من ناحية أخرى ،

حيث أنه من المتوقع أن ينخفض عدد العاملين فى هذا القطاع من نحو ٨٨٦ ألف عامل (٥ر١٩ ٪) فى عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥م) الى نحو ٥٨١ ألف عامل (٨ر١٣ ٪) فى عام ١٤١٠ (١٩٩٠م) ٠

ويلاحظ أن معظم العمالة فى هذا القطاع من غير السعوديين ، فقد بلغ عدد العاملين من السعوديين فى هذا القطاع نحو ٦١ ألف عامل (٥ر٩ ٪) من اجمالى العاملين الذين بلغو ٦٣٩ ألفا فى عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) ، وفى الوقت الذى ارتفع فيه عدد السعوديين الى ٧٥ ألف فى عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥م) فان نسبتهم انخفضت الى ٥ر٨ ٪ فقط من اجمالى العاملين البالغ عددهم ٨٨٦ ألف ٠

ومن هنا تبرز مشكلة نقص العمالة المحلية فى هذا القطاع الذى يحتاج الى خبرات ومهارات خاصة لا تتوفر محليا ، ولذلك سيظل يعتمد على العمالة الوافدة لفترة قد تطول على الرغم من انخفاض معدل النمو فى هذا القطاع ٠

٤ ـ قطاع الخدمات التجارية :

يعد قطاع التجارة من بين الأنشطة الهامة فى المملكة ٠ وقد زادت أهميته خلال خطتى التنمية الثانية والثالثة ، فقد أدى تزايد الطلب على البضائع المستوردة والخدمات الى تزايد فى القطاع التجارى ٠

ويأتى قطاع الخدمات التجارية فى الدرجة الثانية بعد قطاع البترول من حيث الاسهام فى الناتج المحلى الاجمالى : ففى نهاية خطة التنمية الثالثة ارتفع معدل مساهمة قطاع التجارة فى الناتج المحلى الاجمالى الى نحو ١٩ ٪ بعد أن كان نحو ١٠ ٪ فى بداية الخطة الثالثة ، كما بلغت نسبة اسهام قطاع الخدمات التجارية فى الناتج المحلى الاجمالى غير البترولى نحو ٣١ ٪ محققة زيادة عما كانت عليه فى نهاية الخطة الثانية (٢٩ ٪) ٠

وقد ترتب على زيادة النشاط التجارى زيادة فى الطلب على العمالة (جدول ٧) حيث ارتفع عدد العاملين فى التجارة من نحو ١١٤ ألف عامل فى عام ١٣٨٩ / ١٣٩٠ هـ (١٩٦٩ / ١٩٧٠م) الى نحو ٥٥٦ ألف عامل فى عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥م) ، واذا أضفنا العمالة المرتبطة بالخدمات التجارية (المالية وملكية دور السكن والخدمات الشخصية) وصل حجم العمالة فى هذا القطاع (الخدمات التجارية) الى نحو ١٥٥٣ ألف عامل فى عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥م) أى نحو ٣٥ ٪ من حجم العمالة فى جميع القطاعات . وهنا تبرز أهمية هذا القطاع .

والمتوقع أن ينخفض حجم العمالة فى هذا القطاع حسب خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥ / ١٤١٠ هـ (١٩٨٥ / ١٩٩٠ م) فمن المتوقع أن تكون العمالة نحو ١٤٦٣ ألف عامل فى عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠م) ، لكنها ستظل محافظة على النسبة نفسها (٣٥ ٪) بالمقارنة بالعمالة فى جميع القطاعات .

٥ ـ قطاع البترول :

رغم ما أصاب البترول من انكماش فى السنوات الأخيرة فانه سيظل الأساس الذى تعتمد عليه جميع الانشطة الأخرى ، وأى انكماش يتعرض له البترول ينعكس على غيره من الأنشطة كما ذكرنا سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

لكن قطاع البترول على الرغم من أهميته للناتج القومى الا أن ما يحتاج اليه من العمالة لا يتجاوز ٢ ٪ من اجمالى القوة العاملة فى جميع الأنشطة الاقتصادية منذ بداية خطة التنمية الأولى عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩ / ١٩٧٠م) حتى نهاية خطة التنمية الثالثة ١٤٠٤/١٤٠٥هـ (١٩٨٤ / ١٩٨٥م) . غير أن حجم العمالة قد ارتفع (رغم انكماش الانتاج البترولى فى السنوات الأخيرة) من نحو ٣ر٢١ ألف عامل فى عام ١٣٨٩/ ١٣٩٠ هـ (١٩٦٩ / ١٩٧٠م) الى نحو ٤ر٤٩ ألف عامل فى عام ١٣٩٩/

١٤٠٠ هـ (١٩٧٩ / ١٩٨٠ م) أى الى أكثر من الضعف خلال عشر سنوات، وارتفع الى نحو ٦٥ ألف عامل فى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ / ١٩٨٥م)، أى أنه ارتفع الى نحو ثلاثة أمثال ما كان عليه فى بداية الخطة الأولى. والمتوقع أن يزيد عدد العاملين فى هذا القطاع الى-٦٦ ألف عامل فى عام ١٤٠٩ / ١٤١٠ هـ (١٩٨٩ / ١٩٩٠م) ، رغم انخفاض حجم العمالة فى بعض القطاعات كالبناء والتشييد والتجارة .

سادسا : التصنيف الوظيفى للعمالة بالمملكة :

جاء التصنيف الوظيفى للعمالة بالمملكة فى خطة التنمية الأولى على أساس العاملين بالقطاع الخاص بحسب وظيفتهم التى يؤدونها فى الأنشطة المختلفة ، وتصنيف وظيفى حسب التحصيل العلمى ، أوالتدريب الفنى لكل عامل ، وأيضا تصنيف للعاملين فى الوزارات والمصالح الحكومية وتصنيف وظيفى للعاملين ببترومين والشركات المرتبطة بها .

ويختلف ماورد من تصنيف وظيفى بالخطة الأولى عن ذلك الذى ورد بخطة التنمية الثانية وعن ذلك الذى فى خطة التنمية الرابعة ، بالاضافة الى عدم الفصل بين العمالة السعودية والوافدة فى كل فئة وظيفية على حده . كما جاء التصنيف الوظيفى مختلفا من مصدر لآخر من المصادر التى تناولت هذا الموضوع ، فقلما وجد مصدر يضم نفس الفئات الوظيفية على فترات متتالية ليمكن الربط بينها . ولذلك فان من الصعب تناول تطور العمالة حسب كل فئة وظيفية للتعرف بدقة على تطور الفئات الوظيفية للعمالة بصفة عامة وحسب الجنسية بصفة خاصة .

وفى ضوء ما أمكن الحصول عليه من بيانات عن توزيع العمالة حسب الفئات الوظيفية (جدول ٨) خلال الفترة من ١٣٩٥ / ١٤٠٠ هـ (١٩٧٥ / ١٩٨٠ م) لوحظ ما يلى :

- أن معدل نمو المديرين خلال الفترة المذكورة بلغ ٣ر٩ ٪ ، وكان

جدول (٨)

القوى العاملة حسب الفئات الوظيفية من السعوديين وغير السعوديين
١٣٩٥ـ١٤٠٠ هـ (١٩٧٥ـ١٩٨٠م)

الفئة الوظيفية	١٣٩٥ هـ			١٤٠٠ هـ		
	العدد بالألف		الجملة	العدد بالألف		الجملة
	سعوديون	وافدون		سعوديون	وافدون	
مديرون	٧ر٤	٦ر٣	١٣ر٧	٨ر٧	١٢ر٤	٢١ر١
مهنيون	٤٨ر٤	١٥ر٧	٦٤ر١٠	٥٢ر٩	٢٣ر٥	٧٦ر٤
فنيون ومساعدون	٢٥ر٠	٣١ر٤	٥٦ر٤	٣٣ر٤	٨١ر٣	١١٤ر٧
كتبه	٦٧ر٥	٣١ر٤	٩٨ر٩	٩٩ر٦	١٢١ر٨	٢٢١ر٤
موظفو مبيعات	٨٢ر٣	٤٧ر١	١٢٩ر٤	٩٧ر٢	١١٢ر٦	٢٠٩ر٨
موظفو خدمات	١٠٥ر٢	٤٧ر١	١٥٢ر٣	١٣٤ر٥	١٤٥ر٢	٢٧٩ر٧
مشغلون	٤٠ر٠	٢٥ر١	٦٥ر١	٥٧ر١	٥١ر٤	١٠٨ر٥
عمال مهرة	٧٠ر١	٤٧ر١	١١٧ر٢	٩٣ر٥	١٠١ر٩	١٩٥ر٤
عمال شبه مهرة	١٧٠ر٠	٦٢ر٨	٢٣٢ر٨	٢٦٥ر٠	١٦٥ر٥	٤٢٧ر٥
عمال غير مهرة	١٤٤ر٠	—	٢٤٤ر٠	٢٩٦ر٤	—	٢٩٦ر٤
مزارعون	٢١١ر٢	—	٣١١ر٢	٣٨١ر٠	—	٣٨١ر٠
بدو (رعى)	١١٤ر٩	—	١١٤ر٩	٩٨ر٧	—	٩٨ر٧
الاجمالى	١٢٨٦	٣١٤	١٦٠٠	١٥١٨	٨١٢ر٦	٢٣٣٠ر٦

ـ النسب المئوية من اعداد الباحث .

ـ المصدر : وزارة التخطيط بالمملكة ـ بيانات خطة التنمية الثانية ١٣٩٥/١٤٠٠ هـ (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠م) .

ـ د. عمر الفاروق سيد رجب ـ نظام التعليم ومتطلبات العمالة (حد ٣٩ـ ٧٤) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . العدد ٢٣ . يناير ١٩٨٣ .

السعوديين نحو ٧٤٠٠ عامل فى عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥م) يمثلون نحو ٥٤ ٪ من هذه الفئة الوظيفية ، لكن الصورة تغيرت فى عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠م) حيث تضاعف غير السعوديين فى هذه الفئة الوظيفية بينما انخفض السعوديون الى نحو ٢ر٤١ ٪ من اجمالى العاملين فى هذه الفئة ٠

- ان العمالة المهنية والفنية معظمها من غير السعوديين ، فقد ارتفع عدد العمالة الفنية من نحو ٤ر٣١ ألف عامل الى نحو ٣ر٨١ ألف عامل أى الى أكثر من الضعف خلال خمس سنوات (١٩٧٥ / ١٩٨٠م) ، بينما ارتفع عدد السعوديين من نحو ٢٥ ألف عامل الى نحو ٤ر٣٣ ألف عامل فى نفس الفترة ٠

- فى الوظائف الكتابية بلغ السعوديون نحو ٥ر٦٧ ألف عامل ، وارتفع عددهم الى نحو ٦ر٩٩ ألف عامل ، بينما ارتفع غير السعوديين من نحو ٤ر٣١ ألف عامل الى نحو ٨ر١٢١ ألف عامل ، أى أنه ارتفع الى أربعة أمثال ما كان عليه خلال خمس سنوات ٠

- لوحظ تزايد غير السعوديين بشكل ملحوظ فى وظائف المبيعات والخدمات والعمالة الماهرة ٠

- فى العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة ارتفع عدد السعوديين بدرجة كبيرة ، حيث بلغوا فى الفئتين المذكورتين من نحو ٤١٤ ألف عامل فى عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) الى نحو ٤ر٥٦١ ألف عامل فى عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) ٠

- لوحظ أن العمالة شبه الماهرة من السعوديين بلغت ٢٦٥ ألف عامل فى عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠م) مقابل ١٦٥ ألف عامل غير سعودى ، واذا أضفنا الى ذلك العمالة غير الماهرة السعودية (٤ر٢٩٦ ألف عامل) والمزارعين (٢٨١ ألف عامل) لبلغت نسبة السعوديين

في هذه الفئات نحو ٣٦ ٪ من اجمالي العمالة في المملكة ونحو ٥ر٥٥٪ من اجمالي العمالة السعودية ٠

- يلاحظ بشكل عام انخفاض مساهمة العمالة السعودية في فئات العمالة الماهرة والخدمات والمبيعات والكتبة والفنيين ، بينما تتفوق في فئات العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة والمزارعين وحرفة الرعي ٠ ومن هنا تبرز الحاجة الماسة لتأهيل العمالة السعودية في الميادين التي يشغلها غير السعوديين والتي تحتاج الى مهارة خاصة ومستوى معين من التعليم ٠

ونلمس السعي لاحلال العمالة السعودية في فئة المدرسين في الزيادة التي برزت في زيادة مدرس المرحلة الابتدائية من السعوديين أصبحوا يمثلون نحو ٧٠ ٪ من اجمالي المدرسين في هذه المرحلة ٠ وفي التعليم المتوسط العام كان المدرسون السعوديون يمثلون نحو ٢٣ ٪ من مدرسي هذه المرحلة في عام ١٣٩٨ / ١٣٩٩ هـ (١٩٧٨ / ١٩٧٩م) ، ارتفعت نسبتهم الى نحو ٣٢ ٪ في عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣م) ، حيث ارتفع عددهم الى كربعة أمثال ماكانوا عليه خلال خمس سنوات ٠

وفي التعليم الثانوي العام ارتفع عدد مدرسي هذه المرحلة من السعوديون من ٧٦٠ مدرس في عام ١٣٩٨ / ١٣٩٩ هـ (١٩٧٨ / ١٩٧٩ م) الى ١٨١٧ مدرس في عام ١٤٠٢ / ١٤٠٣ هـ (١٩٨٢ / ١٩٨٣ م) أي أنه ارتفع الى نحو ثلاثة أمثال ما كان عليه خلال خمس سنوات ٠

وزادت فئة المدرسين في معاهد وكليات المعلمين زيادة ملحوظة خلال الفترة نفسها وذلك لاعداد المدرسين اللازمين للمرحلتين الأولى والمتوسطة ، أما في التعليم الفني فمازالت نسبة السعوديين دون المستوى المطلوب ، ونفس الشيء بالنسبة للعاملين بالجامعات فقد بلغ السعوديون نحو ٤٠ ٪ من عدد أساتذة الجامعات عام ١٤٠٢ / ١٤٠٣هـ (١٩٨٢ / ١٩٨٣م) وهذا العدد يعد ضعف ما كان عليه في عام ١٣٩٨ /

١٣٩٩ هـ (١٩٧٨ / ١٩٧٩م) ، الا أن الكثيرين منهم فى ميدان الدراسة النظرية ٠

كما تبرز مشكلة أخرى فى ميدان العمل بالشئون الصحية ، فمازالت العمالة السعودية محدودة (٦ ٪) وخاصة فى وظائف الأطباء والصيادلة ، وجهاز التمريض ، والعلاج الطبيعى ، ومساعدى المختبر ومساعدى الأشعة ٠ ويبدو أن ذلك سيستمر الى وقت قد يطول خاصة وان الاتجاه الأكبر نحو الدراسات النظرية ، كما أن بعض الوظائف كالتمريض لاتجد اقبالا من الاناث فى المملكة ، ونفس الشىء بالنسبة للعمل كطبيبات ٠

سادسا : معوقات تنمية القوى العاملة فى المملكة :

هناك كثير من المعوقات تقف أمام تنمية القوى العاملة نبرزها فيما يلى :

- عدم مشاركة العمالة المحلية فى الانشطة المختلفة بنفس الدرجة ، فبينما نجدها تكثر فى قطاع نجدها تقل أو تندر فى قطاع آخر ٠
- تتجه العمالة المحلية نحو بعض الوظائف وتحجم عن الأخرى ، كما يبدو من اتجاه معظم الشباب نحو الوظائف المكتبية دون الفنية لأن معظم الأعمال المكتبية عادة تكون فى القطاع الحكومى الذى يعطى أجورا تفوق القطاع الخاص ، ولأنه يتميز بالاستقرار والأمان أكثر من القطاع الخاص ، بينما يهمل هؤلاء الأعمال الفنية لأن معظمها فى القطاع الخاص ، ولأن أجورها أقل ، ولأن هذا النوع من العمل يعد جديدا بالنسبة للمجتمع السعودى فى مرحلته الحالية ويحتاج الى جهد أكبر ولذلك لا يجد اقبالا من الشباب رغم أهميته ٠
- رغم تحسن الظروف المعيشية وزيادة الخدمات وفرص العمل فانها فى كثير من الحالات مازالت عفوية ولا تخضع لتخطيط شامل واضح المعالم

بقدر ما تخضع لزيادة الدخل القومى الاجمالى للدولة ٠

- ظهور طبقة جديدة تستثمر جهود العمالة الأجنبية لصالحها وعلى حساب العمالة المحلية ، اذ يتم استقدام الاعداد الكبيرة بأجور منخفضة لصالح هذه الطبقة المستفيدة ٠

- عزوف العمالة المحلية ليس فقط عن الأعمال البسيطة كالعمل بالنظافه ، والأعمال الشاقه كالعمل بالتشييد والبناء والأعمال التى تتطلب المهارة والاتقان بسبب ما تتطلبه هذه الأعمال من شروط مادية وجهود بشرية لا يقبلها العمال الوطنيون ٠

- ان برامج التعليم الحالية ينقصها التركيز على الجانب المهنى ، كما يحدث من الاهتمام بالدراسة النظرية ، فالتعليم الفنى يفتقر الى الحوافز المشجعة للالتحاق به كما أن المراكز المهنية مازالت محدودة، والتأهيل المهنى مازال جزئيا فى بعض الحالات ويكاد يخص مشاريع معينة أحيانا ولا يتعدى فرعا من فروع القطاعات الاقتصادية ٠

- أحيانا يزيد الانفاق الفعلى عن المخطط فى مشاريع أكثر مما هو فى خطط التنمية مما يستلزم استقدام عماله أكبر مما كان مقدرا وفق خطط التنميه الأمر الذى يترتب عليه زيادة فى الطلب على العمالة التى يصعب توفرها محليا ، وهذا من شأنه اضعاف نسبة العمالة الوطنية بالمقارنة بالعمالة الوافدة وزيادة فى الأعباء تتحملها الدولة لمواجهة متطلبات العمالة الوافدة زيادة عما كان مقدرا من قبل ٠

- ان الاعتماد على العمالة الوافدة خاصة غير العربية يجعل سير الأعمال مرهونا بالقوة العاملة الخارجية التى ليس لها دوافع أو شعور وطنى يحركها ويحفزها على تنمية الاقتصاد الوطنى ٠

- ضعف مساهمة المرأة فى مسيرة التنمية ، فالملاحظ أن المرأة لم تأخذ مكانها وتشارك مشاركة فعالة حتى الآن فى الانشطة المختلفة ٠

- واستمرار بقاء المرأة بعيدة عن المشاركة الفعلية يعني أن قطاعا كبيرا من السكان الذين يعدون من قوة العمل في الدولة لا يساهمون بشيء يذكر ، بل يحتاجون الى قوة عمل اضافية لتحقيق متطلباتهم .

- عدم مراعاة ظروف الأسرة ، لأن ارتفاع مستوى الأجور قد يؤدي الى عدم تشجيع الطلاب لمواصلة دراستهم اكتفاء بما يأخذونه من دخل ، ونفس الشيء اذا انخفضت الأجور فهذا من شأنه محاولة بعض أفراد الأسرة العمل مبكرا دون مواصلة الدراسه للمساهمة في نفقات الأسرة . وهذا الوضع يحتاج الى دراسة تهدف الى تحديد مستوى المعيشة المناسب للأسرة عند التوظف وعند التعليم .

- عدم التجانس بين العمالة المحلية والوافدة ، فالوافدون يمثلون نسبة كبيرة في الأنشطة الاقتصادية ، وهم من مناطق مختلفة من العالم تختلف في الثقافة واللغة والدين والقومية والعادات والتقاليد وعدم تجانس العمالة في المؤسسة الواحدة أحيانا يكون أثره سلبيا على تقدم العمل والانتاج .

- كثرة العمالة الوافدة وما يتبعها من أسر تضم أطفالا في سن التعليم من شأنه زيادة أعباء الدولة من خدمات واسكان وتعليم ورعاية صحية ومواصلات وغير ذلك من الخدمات مما يضاعف من نفقات الدولة ويزيد من الحاجة الى العمالة لمواجهة هذه الأعباء ويمكن تصور حجم هذه الاعباء اذا عرفنا أن حجم العمالة الوافدة في قطاع البناء والتشييد فقط وصل الى ٨٨٦ ألف عامل في عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥م) وأن معدل الزيادة في عدد الوافدين يفوق معدل الزيادة في السكان .

- تعمل العمالة الوافدة بحكم انتمائها الى جنسيات ومجتمعات مختلفة على اضعاف الروابط كما تؤثر على سلامة اللغة العربية والفكر القومي ، كما أن اختلاف العادات والتقاليد والقواعد الاخلاقية والممارسات الدينية بين هذه المجموعات المختلفة من جهة وبين

السكان الوطنيين من جهة أخرى يؤدى الى وجود مشكلات وتناقضات اجتماعية واخلاقية وقانونية وتنظيمية وأمنية ، كما تؤثر على استقرار الأنظمة الادارية والتعليمية ، خاصة وأن نسبة الوافدين العاملين فى قطاع الخدمات العامة والشخصية تعد عالية مما يؤثر على الثقافة العامة ومجالات التعليم والاعلام والقيم الأصيلة فى المجتمع وعاداته وتقاليده وبالتالى يكون سببا فى ابراز التناقضات الاجتماعية تحت تأثير القيم المستوردة .

- عدم قبول السعودى بالأجر الذى يتناسب والواقع فهو يسعى دائما للأعمال ذات الأجور العاليه .

- تقوم الشركات الأجنبية عادة باستقدام العمالة من الخارج وكثيرا ما تكون بأجور تزيد عن مستوى الأجور بشكل عام ، لذلك فان الواجب استقدام الخبرات التى لا تتوفر محليا ، ويجب أن يطلب مراعاة ذلك من هذه الشركات عند التعاقد .

- لقد ترتب على العجز فى العمالة المحلية مع عدم توفر بعض المهارات والخبرات المطلوبة لبعض القطاعات ارتفاع فى أجور هذه الفئات التى بدأت تجذب اليها بعضا من العمالة غير الماهرة ، وهذا يعنى قلة انتاجية هؤلاء فى الأعمال التى توكل اليهم .

- ان المساعدات السخية التى تقدمها الدولة للمواطنين من تسهيل التعليم بالمجان والاعانات التى تقدمها للزارعين والخدمات الصحية والتسهيلات الخاصة بالتسليف وقروض البناء من خلال عائدات قطاع البترول ترتب عليها زيادة فى عدد من يعدون من ذوى الربع الذين ليس لديهم الدوافع للعمل ، وهؤلاء كثروا عددا فى السنوات الأخيرة ، ومعظمهم يعدون من قوة العمل ولكنهم فى الواقع غير ذلك .

- تتميز العمالة الوافدة فى كثير من الأحسان بعدم الاستقرار وخاصة

العمالة القادمة من الدول الغربية ذات المهارات والخبرات العالية رغم الاجور العالية التى يتقاضونها ٠

- لقد ترتب على زيادة فرص العمل للعمالة الوافدة فى دول الخليج أن قل العرض من العمالة العربية التى تتميز بسهولة التأقلم وعدم وجود حواجز لغوية أو دينية بينها وبين السكان الوطنيين مما أدى الى اللجوء الى العمالة الاسيوية : من الباكستان ، والهند ، واندونيسيا ، ومن كوريا ، والفلبين ، وتايلاند ، وغيرها ، خاصة وأن هذه العمالة أقل أجرا مما شجع على الاقبال عليها وزيادتها بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيره ٠

- رغم الجهد الكبير للاكتفاء الذاتى من المدرسين فان ذلك لم يتحقق حتى الآن فى أية مرحلة تعليمية وان كان قد ارتفع عدد المدرسين وخاصة فى المرحلة الابتدائية ٠

- زيادة أعداد الوافدين من شأنه أن يزيد من الحاجة الى الخدمات التعليمية والصحية والسكنية وغيرها ، وهذا يترتب عليه زيادة فى طلب العمالة التى تقوم بهذه المهام ، ولذلك فان العمل على تخفيض عدد العاملين الوافدين من شأنه أن يقلل من عدد العمالة المطلوبة بشكل عام ويعطى الفرصة لأن تقوم العمالة المحلية بدورها كاملا فى المستقبل القريب ٠

- نقص البيانات الوافية عن المتقدمين للعمل وعن متطلبات القوى العاملة لتوجيه مسار التعليم الوجهة السليمة من شأنه أن يعيق التنمية المثلى للقوى العاملة بالمملكة ، ففى الوقت الذى توجد فيه بطالة مقنعة فى بعض الادارات الحكومية من خريجى الدراسات النظرية يوجد هناك نقص شديد فى ميدان العمل الفنى والمهنى ٠

- تؤثر العمالة الوافدة على ميزان المدفوعات من خلال تحويل مدخرات

العاملين الى بلدانهم التى وفدوا منها ٠

- لقد ترتب على ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخول زيادة فى الطلب على الخدم فى المنازل وفى وظائف السائقين كنوع من الترف والتفاخر بالدرجة الأولى ٠ وهذه ظاهرة خطيرة لها تأثيرها السلبى على الصغار الذين يعدون شباب المستقبل ، خاصة وأن معظم هؤلاء من دول غير عربية ، ومعظمهم غير مسلمين ، وهنا تبرز مظاهر الخطر التى يجب تداركها ووضع الضوابط لها حتى لا ينشأ الجيل الجديد متأثرا بعادات وسلوكيات من يربونه من الاجانب ٠

- عدم اعطاء الحوافز المشجعة على جذب السعوديين للعمل خارج نطاق المدن الرئيسية لتخفيف الضغط على هذه المدن وعدم حرمان الريف من ساكنيه ٠

- عدم التنسيق بين حاجة القطاع العام والقطاعات الأخرى من العمالة ٠

- ان الظروف المحيطة بالمنطقة أدت الى ضرورة الاستعداد لرد أى عدوان خارجى على الدول ولذلك انضم عدد كبير ممن يعدون من قوى العمل الى القوات المسلحة وهذا من شأنه زيادة الطلب على العمالة الوافده ٠

الخلاصـــــة

مما سبق يبدو ما للعمالة من دور كبير فى تنفيذ خطط التنميـــة بالمملكة ، ونظرا لعدم كفاية العمالة المحلية كما أو كيفا أصبحـــت الاستعانة بالعمالة الوافدة شيئا ضروريا ، ولذلك تدفقت الايدى العاملة من مختلف بلدان العالم .

وكما كان لهذه العمالة الوافدة من دور كبير فى تنفيذ برامج خطط التنمية فى المملكة فقد كان لها جوانب سلبية لا يمكن اغفالها . ولذلك فان الوضع يتطلب ضرورة العمل وفق خطط علمية مدروسة لمواجهـــة المشكلة ذات الأثر الكبير فى كيان المجتمع تفاديا للسلبيات واستفـادة الى أكبر حد ممكن من الايجابيات . ولتحقيق ذلك يمكن العمل عـــلى ما يلى :

- الحد من العمالة الوافدة بحيث لا يلجأ اليها الا فى حالة النـــدرة والضرورة الملحة مع وضع الضوابط لذلك .
- التوسع فى استخدام الحاسب الالى الذى اتسعت مجالات استخدامه .
- التوسع فى استخدام الآلات فى الانتاج الزراعى مما يقلل من الاعتماد على العمالة الوافدة .
- اعداد البيانات الدقيقة الخاصة بالاحتياجات من العمالة عمومـــا والمتوفر منها محليا لتسير خطط التعليم وفق برامج سليمة تحقـــق الغرض منها وليكون الاستقدام للعمالة مبنيا على أسس سليمة .
- تخطيط التعليم بجميع فروعه وربطه بخطط التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية .

- العمل على مشاركة المرأة فى العمل واعدادها بصورة أكثر فعالية مما هى عليه الآن .

- العمل على ايجاد الحوافز التشجيعية للعاملين فى مجالات البحوث والابداع للتشجيع على العمل فى هذه الميادين .

- التزام المؤسسات الأجنبية بالاستعانة بالعمالة المحلية أولا والعربية ثانيا ثم الاسلامية ثالثا ، ولا يلجأ لغيرها الا فى حالات الضرورة .

- أن يوضع فى الاعتبار أن أى تخفيض من حجم العمالة الوافدة من شأنه تخفيف العبء على الخدمات والاسكان والتعليم والرعاية الصحية ، خاصة وأن جزءا كبيرا من العمالة الوافدة يعمل فى هذه المجالات .

- تنظيم استقدام العمالة من الخارج بصورة أكثر فعالية وفق قواعد يجب مراعاتها بحيث لا تترك لمجموعة من المستغلين فى سوق العمالة الذين يهتمون بمصلحتهم أولا قبل الصالح العام .

- توسيع فرص الاستخدام فى الصناعة ، وبناء الخبرات والمهارات الفنية وتنشيط العمالة الفنية واقامة الدورات التدريبية والاكثار من المعاهد العلمية المتخصصة والفنية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية .

- وضع الحوافز التشجيعية للاقدام على التعليم الفنى والدراسات العلمية حتى يمكن تلبية الحاجة الى هذه التخصصات .

- تنظيم العمل وتحديد ساعات العمل للالتزام بها من قبل أجهزة القطاع العام والخاص .

- ان أى تخفيض لحجم العمالة الوافدة من شأنه تخفيض ميزان المدفوعات تبعا لانخفاض التحويلات الخارجية لمصادر هذه العمالة

الوافدة ٠

- يجب العمل على ترغيب وتشجيع العمالة المحلية للعمل بالأعمال التى لا يقبلون عليها كأعمال النظافة وما شابهها خاصة وأن هذه الأعمال تضم عددا كبيرا من العمالة الوافدة وذلك من شأنه التخفيف الى حد كبير من متطلبات هذه الفئة من الخدمات ٠

- المساواة فى الأجور بين العمالة ذات المستوى الواحد من الكفاءة فى حالة اختلاف مصدرها حتى لا تحجم بعض الخبرات خاصة الوافدة من البلدان العربية التى تتميز عن غيرها باللغة العربية والدين الاسلامى وتشابه العادات والتقاليد الى حد كبير ٠

- العمل على تكبير حجم العمالة ورفع مستواها كهدف فى حد ذاته وكأداة انمائية فى الوقت نفسه ٠

- يجب التنسيق بين متطلبات القطاع العام والقطاع الخاص من العمالة ٠

المراجـــع

(١) د٠ أحمد عبد الرحمن الشامخ
بعض الملامح الجغرافيه لسكان المملكه ٠ مجـــــلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد العاشـــر ١٩٧٩ ٠

(٢) د٠ أسعد جواد العطـــــار
مشكلة العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج ٠ مجـــــلة النفط والتنمية ٠ العدد العاشر ١٩٨٥ ٠

(٣) د٠ جهينـه سلطان العيـــى
تأثير صناعة النفط على تحديث اتجاهات وقيم العمال ٠ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربيه ٠ العـــدد٢٢ أبريل ١٩٨٠ ٠

(٤) حســين على الشـــــــرع
النفط والتنمية فى الوطن العربى ٠ الرياض ١٩٨٣ ٠

(٥) رامــون كنـــــوار هـــــز
العوامل الاجتماعية والعمالة فى المملكه العربيـــــه السعوديه ٠ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربيـة ٠ العدد ٢١ لعام ١٩٨٠ ٠

(٦) د٠ عبد الرحمن صادق الشـريف
جغرافية المملكة العربية السعودية ٠ الرياض ١٩٨٢ ٠

(٧) د٠ عمـر الفاروق سيد رجـــب
نظام التعليم ومتطلبات العماله فى المملكه ٠ مجـــلة

دراسات الخليج والجزيرة العربية • العدد ٣٣ لعام ١٩٨٣ •

(٨) د• فضل الله عبد اللطيف
الخليج العربى ومستقبل الشغل فى الوطن العربى • الندوة العلمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة لعام ١٩٨١ •

(٩) د• فتحى أبو عيانه
جغرافية السكان • بيروت ١٩٨٥ •

(١٠) د• قصى حمودى
مستقبل العمل والعمال فى أقطار الخليج العربى • الندوة العلميه الرابعة لمركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصره ١٩٨١ •

(١١) د• محمد أحمد الرويثى
سكان المملكة العربية السعودية • دراسة جغرافية ديموغرافيه • الرياض ١٩٧٨ •

(١٢) محى الدفترى (ترجمة د• على البنا)
مشكلة العمالة فى قطر والكويت • مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربيه • العدد ٢٢ لعام ١٩٨٠•

(١٣) أطلس سكان المملكة العربية السعودية
كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود • الرياض •

(١٤) مؤسسة النقد السعودى
التقرير السنوى لأعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ •

(١٥) وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية
منجزات خطط التنمية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ .

(١٦) وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية
خطط التنمية الأولى والثانية والثالثة والرابعة (١٩٧٠ـ ١٩٩٠م) .

(١٧) وزارة العمل بالمملكة العربية السعوديـــة
التقرير السنوى لأعوام ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ هـ .

(١٨) الغرفة التجارية السعوديـــة بالريـــاض
تقارير ومذكرات وبيانات .

(١٩) الاحصاء السنوى العام للمملكة العربية السعودية لأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ .

(٢٠) Bin Hussein Azzee
Shipping and Development in Saudi Arabia., Jeddah, 1981.

(٢١) C. A. Sinclair and J. S. Birks,
Manpower in Saudi Arabia, London, 1981.

(٢٢) Fouad Alfarsy,
Soudi Arabia, a case study in development, London 1978.

(٢٣) Petter Beaumont and Gerald H. Blake,
The Middle East, London 1976.

(٢٤) Sinclair C. A.,
Education in Bahrain, Qatar and Kuwait, Ph. D., Thesis, University of Durhaw, U. K.

(٢٥) U. N. Statistical Yearbook 1984.

(٢٦) Z. Y. Hershlag,
The Economic Structive of Middle East, Leiden, 1975.